

تحقيق

داود رماله
aborami20@hotmail.comغسان مخير: بذلنا جهداً مضنياً
إقرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ضروري

يعود الحديث عن الفساد الى عقود مضت، وربما يتواصل في العقود المقبلة. لكن ما يثير العجب ان الحملات تتركز على الفساد من دون الاشارة الى الفاسدين. ظلت الى الامس القريب بلا توجه عملي لوضع اطار قانوني ودستوري، يعهد اليه في مهمة القبض على مرتكبي آفة الفساد ومحاكمتهم، وفق القوانين القديمة والجديدة

التركيز على فكرة ترابط التشريع كأمر مهم تحصل من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، لان هناك مؤسسات عامة وقوانين غير قادرة على فعل اي شيء، بما يشبه السلة المفتوحة التي تحاول عبثاً ملأها بالماء. مع التأكيد على ان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جزء من مجموعة قوانين لمكافحة الفساد، يجب القيام بتجميع جميع الاجزاء من اجل خلق نظام متكامل، يبدأ بالتعرف على القوانين والعمل وفقها. "الامن العام" التقت النائب السابق غسان مخير الذي عمل كحام وحقوقى وناشط في مجال التنمية والديموقراطية ومكافحة الفساد في لبنان، وساهم منذ سنوات في اطلاق هذه الهيئة بعدما عمل لسنوات عدة على اقرار قانون حق الوصول الى المعلومات.

■ متى انطلقت فكرة انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟

□ بعدما انشأنا الشبكة الوطنية للحق في الوصول الى المعلومات، وطورت عملها بمجموعة من القوانين، وكنت قد ترأست هذه الشبكة التي ضمت عدداً من ممثلي الوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني المتخصصة وخبراء محليين ودوليين وعدد من الزملاء النواب، وكانت بقيادة مجموعة برلمانيين ضد الفساد التي كان لي شرف ترؤسها. عملنا على مجموعة قوانين اعتبرنا انها تشكل سلة رئيسية لسد ثغر القوانين اللبنانية المرتبطة بمكافحة الفساد. عملنا على قانون الحق في الوصول الى المعلومات، وقانون حماية كاشفي الفساد، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. لكن هذا الاقتراح الذي تقدمت به عام 2007 الى مجلس النواب تطور كثيراً عبر لجنة فرعية منبثقة من لجنة الادارة والعدل النيابية ترأستها ايضا لثلاث سنوات، وضمت خيرة العقول والخبرات في لبنان المتعلقة بحسن الادارة ومكافحة الفساد، واستفادت من خبرات دولية. لذا فاني اعتبر ان



النائب السابق غسان مخير.

الفساد"، في موازاة العمل على انجاز قوانين مماثلة ومساعدة، خصوصاً بعدما صنف لبنان في طليعة الدول المصابة بهذا الداء المدمر، وفق التصنيف العالمي للدول الأكثر فساداً. العمل على القوانين حصل من خلال عمل تشاركي ما بين البرلمانيين والمجتمع المدني، ومن خلال

في السنوات الاخيرة وضع هذا الملف على نار هادئة، وبدأ التمهيد له من خلال سلسلة قوانين ابرزها قانون حق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، الى ان بدأ النائب السابق غسان مخير يوم كان عضواً في البرلمان، العمل على صيغة قانونية لانشاء "الهيئة الوطنية لمكافحة

رئيس الجمهورية:
معركة الفساد بدأت وان تأخرت

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون "ان معركة الفساد التي لطالما اعتقد البعض انها معركة منسية، قد بدأت وان تأخرت بعض الشيء حيث بوشر بفتح عدد من الملفات". وقال: "غمة اندفاع ومقاومة معركة الفساد كما لاحظتم في الايام الاخيرة، الا اننا مصممون على ربح المعركة مهما بلغت التحديات، ولن تثبط عزيمتنا في ذلك، لاسيما ان لا حصانة لاحد مهما علا شأنه كما لن يكون فيها تمييز". وشدد على "اهمية الرأي العام في ربح المعركة، الذي يميز بين المتهم والبريء"، معتبراً "ان الهيئات الرقابية والقضائية امام تجارب واضحة، وعليها ان تقوم بواجباتها".

صلاحيات الهيئة

بحسب اقتراح القانون الرامي الى "مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد"، فإن صلاحيات الهيئة الوطنية وهيكلتها منصوص عليها كالتالي:

أ - صلاحيات الهيئة:

1 - تعمل الهيئة على "مكافحة الفساد والوقاية منه وكشفه".
2 - لدى الهيئة دور في مجال "تلقي الكشوفات التي تردها والمتعلقة بالفساد"، و"استقصاء جرائم الفساد، ودرستها واحالتها عند الاقتضاء الى سائر الهيئات الرقابية والتأديبية والقضائية المختصة".
3 - ينيط نص القانون بالهيئة دوراً يعنى بثلاثة محاور رئيسية: الحرص على تأمين الوصول الى المعلومات، حماية كاشفي الفساد، التدقيق في التصاريح وفق احكام الاثراء غير المشروع، اضافة الى دور رصد وضع الفساد وكلفته واسبابه وجهود مكافحته والوقاية منه، والمساهمة في نشر ثقافة النزاهة في القطاع العام والمجتمع.

ب - شكل الهيئة:

1 - تتألف الهيئة من ستة اعضاء، ويتم اختيار ثلثي الاعضاء (اربعة من اصل ستة) بحسب آلية التسمية الاولى من مؤسسات معنية بالمجال على ان يعين مجلس الوزراء الاعضاء المقترحين بموجب مرسوم لسنت سنوات غير قابلة للتجديد.
2 - ينتخب العضوان الاخران، وهما قاضيان متقاعدان، وفق الاصول التي ترعى انتخاب اعضاء مجلس القضاء الاعلى، ويرفع وزير العدل اسم القاضيين المنتخبين الى مجلس الوزراء.

ج - اهمية الهيئة:

اقرار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتقاطع مع صحة تطبيق ثلاثة قوانين هي: حماية كاشفي الفساد، الشفافية في قطاع الغاز والنفط، قانون حق الوصول الى المعلومات.

حكومة القرارات الجريئة

أكدت الحكومة الحالية في بيانها الوزاري انها "ستكون حكومة القرارات الجريئة والاصلاحيات، حكومة تتصدى لاسباب الخلل الاداري والفساد المالي والتهرب الضريبي". وتعهدت في بند الاصلاحات الهيكلية "اقرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبرنامجهما التنفيذي واصدار المراسيم التطبيقية لقانون حق الوصول الى المعلومات".

صياغة هذا الاقتراح كما وصل الى خواتيمه اليوم في مجلس النواب كان ثمرة هذا التعاون وهذه الخبرات وهذا الجهد المضني لسنوات طويلة.

■ ما هو الاطار الناظم لهذه الهيئة؟

□ هي هيئة مستقلة بقانون يتمتع اعضاؤها بالحد الاقصى في لبنان من الحصانات والاستقلالية، وايضا من الخبرات التي يفترض ان ترفد بادارة مختصة تنشأ ضمن هذه الهيئة. اهم ما فيها الصلاحيات الواسعة جدا التي تتمتع بها هذه الهيئة، فهي متخصصة في المجالات الآتية بشكل رئيسي: اولاً: هي جهة تتسلم شكاوى المواطنين. ثانياً: هي هيئة استقصاء وحالة الى الجهات المختصة الادارية والقضائية والتأديبية، وبالتالي لا تنشئ ادارة موازية للادارات.

■ هل يقتصر عملها على اصدار التوصيات ام لها سلطة تقريرية وتنفيذية؟

□ هناك مواضيع لها فيها سلطة تنفيذية مباشرة، ومواضيع لها سلطة ضغط، وفي مواضيع اخرى لها سلطة استشارية.

■ مما ستشكل وما هي الشخصية القانونية لها؟

□ هي هيئة مستقلة وبالتالي هي ذات صفة قانونية خاصة لانها تنشأ بقانون، تماماً كما الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، او المجلس الدستوري، فهي شبه سلطة ونظامها خاص.

■ كيف سيتم اختيار اعضاء الهيئة وما تأثير القوى السياسية عليها؟

□ يقترح اسماء اعضاء الهيئة من جهات مستقلة، مثلاً ينتخب القضاة من القضاة وهناك من يقترح من نقابة المحامين واخرين من هيئات مستقلة، ويقتصر دور مجلس الوزراء في التعيين على اسماء تعرض عليه من جهات مستقلة، ما يضمن للهيئة الحد الاقصى من الاستقلالية.

■ لمن ستتبع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دستورياً؟

□ في المقترح الذي وضعناه لا تتبع احداً، لانها هيئة مستقلة.

■ ما مدة ولايتها وهل ستكون لسنوات طوال كونها تعالج ملفات اساسية؟

□ ستكون ولايتها طويلة جداً، والاهم ان اعضاءها يتمتعون بالحصانة، وستكون ولايتهم لمرة واحدة لكي يمنع عليهم لاحقاً ان يترشحو لمواقع سياسية او ان يطلبوا اعادة تمديد ولايتهم. وهي من الحصانات التي يتمتعون بها.

■ هل عمرها محدد بزمان ام انها ستستمر كباقي الهيئات المستقلة، وتصبح جزءاً من التركيبة المؤسساتية في لبنان؟

□ هذه الهيئة دائمة، وعبر مجلتكم اتوجه بدعوة الى الزملاء في مجلس النواب، بعدما عملنا لسنوات طويلة على اعداد النص، وقد اشيع درسا في لجنة الادارة والعدل، واخيراً في لجنة المال والموازنة، لاقول لهم المطلوب الان اقرار هذا الاقتراح في الهيئة العامة لكي تبدأ المرحلة الاخرى، وهي مرحلة التطبيق وانطلاق العمل.